النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

70٪ نسبة إنجاز صيانة مصانع الأسمدة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن عمليات الصيانة الدورية التي تنفذها شركة صناعة الكيماويات البترولية لمصانع الأسمدة بلغت مراحل متقدمة بلغت نسبتها 70٪، حيث بدأت بعض المصانع في التشغيل التجريبي التدريجي، مشيرة إلى أن المصانع ستعاود عملها بعد عمليات الصيانة في شهر ديسمبر المقبل. وذكرت المصادر أن تكلفة عمليات الصيانة والمشاريع الرأسمالية التي تم تنفيذها في المصانع بلغت نحو 30 مليون دينار، مبينة ان الصيانة الدورية تأتي بوقت محدد بغية ضمان استمرارية عمل المصانع لفترة تتراوح بين 30 و36 شهرا ولزيادة كفاءة المعدات ما يترتب عليه زيادة الإنتاج والحد بنسبة كبيرة من أسباب التوقفات الإجبارية.

توجه للاستثمار غير المباشر في الأسهم والسندات العالمية وزيادة جرعة المخاطرة نسبياً

«مؤسسة البترول»: المحفظة الاستثمارية حققت عوائد تفوق معيار السوق

100 مليون دينار حجم مشاركة المؤسسة في المحفظة الوطنية.. وأرباحنا أفضل من الودائع البنكية

1,5٪ إلى 2,5٪ حجم عمولتنا عن كل برميل نفط خام.. ولن نتأثر كثيرا بانخفاض أسعار النفط

محفظة «المؤسسة» متحفظة للغاية ولا نغامر برأس المال المستثمر ونراجع قواعد الاستثمار كل 3 أشهر

علمت«الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن أداء المحفظة الاستثمارية غير المباشرة التابعة لمؤسسة البترول الكويتية والبالغ قيمتها أكثر من 5,1 مليارات دولار حققت عوائد تفوق معيار السوق خلال النصف الاول من السنة المالية الحالية 2013ـ2014 وذلك في ظل الاستراتيجية الجديدة للمحفظة التي تركز على الاستثمار في الأسهم والسندات وزيادة جرعة المخاطرة نسبيا والابتعاد عن الاستثمار في العقار.

ويأتي تحقيق تلك العوائد المالية الجيدة للمحفظة الاستثمارية لمؤسسة البترول في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار النفط الكويتي إلى ما دون الـ 72 دولارا للبرميل بالغا بذلك أدنى مستوى في 4 سنوات، وتخوف البعض من تأثر أداء المحافظ الاستثمارية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار الكويتية بانخفاض النفط وتوتر الأوضاع الاقتصادية العالمية.

وأشارت المصادر إلى أن المحفظة الاستثمارية محمية جيدا من التقلبات في أسعار النفط والغاز نظرا للمسار التصاعدي في الاستثمار في الأسهم والسندات اضافة إلى الأصول الكبيرة السائلة التي تحتفظ بها المحفظة.

وأوضحت ان مؤسسة البترول متحفظة للغاية في الاستثمار، حيث أنها تشترط على هيئة الاستثمار عدم المغامرة برأس المال المستثمر من خلال وضع ضوابط وقواعد للاستثمار تتم مراجعتها كل 3 أشهر، كاشفة عن أن معظم استثمارات المحفظة الاستثمارية قصيرة ومتوسطة الأجل تمتد من سنة إلى 3 سنوات، وذلك لتكييش المبلغ المالي في اي وقت نريده، ولذلك نفضل الابتعاد عن العقار لصعوبة تسييل أصوله.

زيادة رأسمال المحفظة خلال السنوات الـ 4 الماضية من المشاريع المؤجلة والارباح المرحلة

وقالت ان السياسة الاستثمارية للمحفظة هي الاستثمار المالي المباشر عبر توزيع مكونات المحفظة بين سندات متدنية المخاطر (مخاطر صفر) والأسهم ودرجات الأصول، وصناديق التحوط.

وفي سؤال حول حالة التخوف من هبوط الأسواق العالمية، قالت المصادر ان طبيعة استثمار المحفظة تشترط سحب الاستثمار والأموال والحفاظ على رأس المال المستثمر وفق الضوابط الموضوعة مسبقا، موضحة ان الهيئة العامة للاستثمار تعتبر أكثر مجازفة للاستثمار باعتبارها صندوقا سياديا ضخما له خبرة اكبر في الاستثمار من مؤسسة البترول الكويتية المتحفظة في الاستثمار العالمي لأنه ليس من صلب عملها.

وذكرت المصادر ان جميع استثمارات المحفظة في الأسهم والسندات العالمية باستثناء المشاركة في المحفظة الوطنية التي تستثمر في البورصة، حيث يبلغ قيمة المساهمة في المحفظة الوطنية نحو 100 مليون دينار، مشيرة إلى ان الأرباح التي تجنيها المؤسسة من المشاركة في المحفظة الوطنية افضل من الودائع البنكية.

قرار سياسي

وذكرت ان مشاركة مؤسسة البترول الكويتية في المحفظة الوطنية كان بقرار سياسي خلال فترة الأزمة المالية العالمية لدعم السوق المحلي، مشيرة إلى أن المحفظة موجودة حاليا في البورصة، وهي مراقبة من الجهات الرقابية وتستثمر في البورصة في الأسهم التشغيلية وتبتعد قدر الإمكان عن الأسهم المضاربية والورقية، وان استثمارات المحفظة الوطنية تتراوح بين 40 و50 سهما في السوق.

وبينت ان هناك لجنة مشتركة من الجهات المساهمة في المحفظة الوطنية ومن ضمنها مؤسسة البترول تقوم كل فترة بتحديد الأسهم والعوائد التي من الممكن تحقيقها من السوق، والتركيز على الأسهم التي تحقق قيمة مضافة للسوق والاقتصاد العام.

ولفتت إلى ان مشاركة المؤسسة في المحفظة الوطنية تمت بعد دراسة مستفيضة وبعد الاطمئنان إلى آليات عمل المحفظة في السوق، مشيرة إلى ان المحفظة بدأت العمل عندما وصل السوق إلى 5800 نقطة. ومقارنة بما حققه السوق من ارتفاعات يتضح مدى ما حققته المحفظة، وبالتالي حصة مؤسسة البترول منها.

وذكرت ان مؤسسة البترول تناقش مع هيئة الاستثمار بشكل دائم الفرص الاستثمارية الكبيرة، وذلك لسرعة التجاوب واقتناص الفرص الاستثمارية المجدية في السوق المحلي والعالمي، مشيرة في هذا الصدد إلى ان اتصالات المؤسسة في الوقت ذاته مستمرة مع البنوك العالمية الكبرى لعرض فرص الاستثمار المباشر عليها في الأسواق الواعدة.

وكشفت ان مؤسسة البترول الكويتية قامت خلال السنوات الـ 4 الأخيرة بزيادة الأموال المستثمرة في المحفظة، وذلك لارتفاع العوائد المالية التي تجاوزت حاجز 7٪ كاستثمار غير مباشر، مبينة ان المؤسسة لا تفضل وضع تلك الأموال الضخمة كسيولة مالية «كاش» أو وضعها في ودائع لا تعطي عائدا مجزيا وإنما تفضل استثمارها في صناديق واسهم شركات كبرى.

وفي سؤال حول انخفاض أسعار النفط ومدى تأثير ذلك الانخفاض على النتائج المالية السنوية لمؤسسة البترول الكويتية، قالت المصادر ان تأثير الانخفاض على الدولة فقط وليس على مؤسسة البترول وذلك لان عمولة المؤسسة تبلغ 1,5٪ إلى 2,5٪ من سعر بيع النفط الخام، مشيرة الى انخفاض الأسعار الحالي لن يؤثر كثيرا على الأرباح المالية المجمعة للمؤسسة، مؤكدة في الوقت نفسه ان أسعار النفط الخام في النصف الاول من السنة المالية كانت أعلى من 100 دولار وهو ما سوف يعوض الانخفاضات في النصف الثاني.

تكوين المحفظة

واضافت: «لدى مؤسسة البترول مجمع استهلاك ومخصصات قانونية وعامة وارباح مرحلة من سنوات ماضية بالإضافة إلى الأموال المرحلة من المشاريع المؤجلة للقطاع النفطي، فتم صنع المحفظة الاستثمارية في خضم انخفاضات الأسواق العالمية والتي لا تعطي هذا العائد على الرغم من التحفظ الشديد للمؤسسة في نوعية وطريقة الاستثمار».

وبينت أن المحفظة تستثمر في الصين وماليزيا واليابان والهند وأوروبا وأميركا ويتم وضع نسبة معينة للاستثمار وفقا لكل دولة لكي توزع المخاطر عالميا».

5,1 مليارات دولار قيمة المحفظة

وفقا للنتائج المالية المجمعة لمؤسسة البترول الكويتية في السنة المالية 2013 بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية ما قيمته 5,1 مليارات دينار ارتفاعا من 4,6 مليارات دينار خلال عام 2012. وذكرت المؤسسة أن معظم الاستثمارات المتاحة للبيع تمت بالدولار الأميركي واليورو وتمثل استثمارات في سندات وأسهم ذات جودة ائتمانية عالية ومدرجة في أسواق الأوراق المالية العالمية.

مقال

h.mahtat@yahoo.com
@ALTerkait _hamad
حمد التركيت

الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات.. كنز المستقبل

بعيدا عن السياسة، اجتمعت مصالح المنتجين الخليجيين للبتروكيماويات لإنشاء مظلة تحافظ على مصالح الصناعة وتبعاتها وتعزز مكانتها في الأسواق العالمية، لذا تم إنشاء الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات الذي أصبح من اكبر الاتحادات نجاحا في العالم في فترة تقل عن 10 سنوات!

ويبلغ عدد أعضاء الاتحاد الحاليين 244 شركة ويبلغ مجموع إنتاج الشركات الأعضاء قرابة 140 مليون طن سنويا موزعة على مختلف المنتجات البتروكيماوية، ويعتبر الاتحاد أكبر بنك للمعلومات للأعضاء وغيرهم، فيما يتعلق بهذه الصناعة، ويعقد الاتحاد بإشراف الجهاز الفني القائم على تسيير أعماله بكل جدارة وتميز، عدة مؤتمرات فنية وعلمية تتعلق بالقضايا الفنية التي تخص الصناعة مثل السلامة المهنية والبيئة والاستدامة والابتكار الصناعي والبحوث والتطوير بعيدا عن القضايا التجارية البحتة، حيث ان الاتحاد يعتبر هو الناطق الرسمي لتلك الشركات في العالم أجمع، ويأتي مؤتمر الاتحاد السنوي التاسع الذي يعقد هذا الاسبوع في دبي ثمرة من ثمرات الاتحاد اليانعة، حيث يزيد عدد المشاركين على 1800 مشارك من مختلف دول العالم. تجربة خليجية تعاونية ناجحة تحافظ على كنز من كنوز الخليج وهي البتروكيماويات.

سرّك X بير

قيادي بارز

يقولون إن قياديا بارزا في مؤسسة البترول الكويتية كان يمني النفس برئاسة مجلس إدارة واحدة من كبريات الشركات النفطية التابعة للمؤسسة، إلا أن القرار لم يتخذ خلال الاجتماع الأخير لمجلس الإدارة.

□ □ □

مخصصات العلاج بالخارج

أثار القرار الخاص بتنظيم وتوحيد نفقات مخصصات العلاج بالخارج موجة من الاستياء في القطاع النفطي، خاصة أن بعض الموظفين يعتقدون أن التعميم طبق بأثر رجعي وليس من بداية شهر أكتوبر 2014، ووفقا لكتاب حصلت «الأنباء» على نسخة منه فإن القرار أصبح ساري المفعول من بداية شهر أكتوبر على جميع المرضى الذين يتقرر إرسالهم للعلاج بالخارج.

□ □ □

جولة صباحية

قام الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني بجولة صباحية أمس في مصفاة ميناء الأحمدي زار خلالها خط الغاز الرابع الذي سيدخل الخدمة في بداية شهر يناير 2015.

□ □ □

7 رؤساء فرق

أصدرت شركة البترول الوطنية تعميما سيعمل به ابتداء من اليوم بنقل وتعيين 7 رؤساء فرق في دائرتي الموارد البشرية والتدريب والتطوير الوظيفي.

لماذا غضت الكويت الطرف عن النفط الصخري؟

1. انهيار أسعار النفط
2. ارتفاع التكلفة
3. توافر كميات من النفط التقليدي
4. صعوبة الإنتاج

قبل عام ونصف العام تقريبا، انشغل العالم بأكمله بثورة النفط والغاز الصخري، لتسود حالة من القلق والمخاوف المتزايدة من إعلان الولايات المتحدة الأميركية اكتفاءها الذاتي من النفط، وعقب مرور تلك الفترة من الزمن وانخفاض أسعار النفط الخام لتدور في فلك الـ70 دولارا للبرميل أصبح من الصعب استمرار الشركات الأميركية الإنتاج بنفس الوتيرة لاسيما وان تكلفة إنتاج البرميل تتراوح بين 70 و75 دولارا للبرميل.

وعلى رغم اتكاء عدد من التحليلات النفطية التي تؤكد صعوبة إزاحة النفط الصخري للتقليدي بناء على 3 عوامل هي «التكلفة، والمخاطر البيئية، والأسواق البديلة»، إلا أن كل الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها الكويت كشفت عن برامج لاستخراج النفط الصخري وتطوير الحفر الأفقي والتكسير الهيدرولي «تكسير الصخر المتماسك لاستخراج الغاز والنفط بتوظيف ضغط مناسب ومواد كيماوية محفزة».

وعقب الدراسات التي قامت بها شركة نفط الكويت وبالتعاون مع عدة شركات متخصصة تم التوصل إلى أن الطبقات التي تحتوي على كميات من الزيت الصخري مكلفة للغاية في تطويرها وإنتاجها وهو ما يجعل إنتاج الكويت من الحقول التقليدية الحالية له أولوية قصوى في الوقت الراهن مع تأجيل توجه الشركة لإنتاج تلك النوعية من النفوط الصعبة والمكلفة.

مدير عمليات الاستكشاف في شركة نفط الكويت أحمد العيدان قال لـ«الأنباء» إن الكويت لديها الكثير من المكامن التقليدية التي لم تستكشف مثل الطبقات السحيقة والعصور الجوراسية والطباشيرية، بالإضافة إلى طبقات البحر، مؤكدا على أن استخراج النفط الصخري في الكويت ليس من الأولويات الضرورية في الشركة حاليا.

بيد أن العيدان أكد على أن الشركة ستعمل على تنفيذ دراسات واختبارات لحقول النفط الصخري لمعرفة طبيعة الحقول والمكامن مع عدم التوجيه كليا لإنتاجه لاسيما أن الاستثمار في الزيت الصخري يحتاج إلى استثمارات ضخمة ومساحات شاسعة للحفر والإنتاج.

وفي سؤال حول طبيعة المسوحات الزلزالية المستخدمة لإنتاج تلك النوعيات من النفوط غير التقليدية قال العيدان إنه لا يوجد مسح زلزالي للزيت الصخري وإنما المسوحات الجيوفيزيائية والزلزالية التي قمنا بها سابقا لكل مناطق الكويت كان هدفها مسح الطبقات تحت السطحية والتي أظهرت وجود كميات تحتوي على الزيت الصخري وهي معلومة لدينا.

23 طبقة ارضية

من جانبه قال الخبير النفطي مدير شركة شرق للاستشارات البترولية د. عبدالسميع بهبهاني إن الكويت تحتوي على 23 طبقة أرضية تسمى «طفلية جيرية» مرشحة لأن تحتوي على كميات من الزيت والغاز الصخري سواء السائل أو الجاف، مشيرا إلى أن المخزون المتوقع لنفط الطبقات المحكمة تعدل من 7 إلى 10 مليارات برميل مكافئ (بحساب النسبة والتناسب لمثيلاتها في الولايات المتحدة)، مبينا أن تلك الكميات متحفظة للغاية. وأوضح بهبهاني في تصريح لـ«الأنباء» أن الكويت ليست بحاجة إلى زيت الطبقات المحكمة حاليا لوجود الزيت السهل، لكنها بأمس الحاجة إلى غاز الطبقات المحكمة لذا تحتاج المسارعة إلى اختبارها والاستثمار فيها، مؤكدا على أن الصعوبات التي تواجه استكشاف النفط الصخري في الكويت مبالغ فيها ككمية الرمل والماء المستعمل للتكسير.

وحول طبيعة الطبقات التي تحتوي على غاز صخري في الكويت قال بهبهاني إن النفط الحجري يختلف عن الزيت الرملي الذي يعد 80٪ من مخزون كندا (150 مليار برميل) وتسمى علميا «كروجن»، وفي الكويت يوجد طبقات سميكة مثيلة لها تستخرج الكميات منها بالمعالجة الحرارية.

وأضاف بهبهاني انه خلال عامي 2012 و2013 ارتفع عدد الدول المستكشفة للنفط الصخري من 32 إلى 41 دولة، وتمت زيادة المخزون الغازي من 6,6 إلى 7,2 تريليونات قدم مكعبة وزيادة المخزون الزيتي من 32 إلى 345 مليار برميل، مبينا أن أغلب دول العالم حفرت آبارا استكشافية لإنتاج الزيت الصخري بعد أن اكتشفتها كندا والولايات المتحدة منذ 20 سنة منها فنزيلا والبرازيل وجنوب أفريقيا وأغلب دول أوروبا والصين والهند وليبيا والجزائر وأخيرا السعودية.

وأشار إلى أن متوسط كلفة النفط الصخري هو 65 – 95 للبرميل، لكن قد لا يحدث ذلك فمازالت تكاليف النفط الصخري أعلى بكثير من ذلك وقد يؤدي تراجع أسعار النفط إلى مستويات اقل من الحالية إلى وفاة إنتاج النفط الصخري وإفلاس شركاته.

وقال إن نموذج مستقبل الإنتاج للغاز في أميركا الشمالية هو إنتاج 7 تريليونات قدم مكعبة في 2013 وتلك الكميات متوقع لها الزيادة لتصل إلى 12 تريليون قدم مكعبة في 2020.

وحول تأثير النفط الصخري على مستقبل أوبيك قال بهبهاني إن أوبيك تستطيع رفع سقف إنتاجها الحالي من 30 إلى 32 مليون برميل يوميا للحد من إنتاج النفط الصخري حتى ولو فترة وجيزة، دون أن تتضرر إيراداتها وذلك بالمبادلة بين زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار وهذا ما حدث حيث انخفضت الاستكشافات الصخرية منذ انهيار الأسعار إلى أكثر من 50٪ خلال فترة الأزمة المالية.

«نفط الكويت»: لدينا نفط تقليدي بكميات كبيرة لم تستكشف حتى الآن.. فلماذا نتوجه إلى الزيت الصخري؟

بهبهاني: 7ـ10 مليارات برميل مكافئ المخزون المتوقع للنفط الصخري في الكويت